الإعلان عن إنشاء مشاريع شبكات مياه جديدة في ٥٣ مخطط بولايات محافظات السلطنة

٥٤ ألف مستفيد من خدمة المياه عبر شبكات المياه الجديدة

صرحت ديم إنها بصدد البدء في إنشاء مشاريع مياه جديدة تخدم أكثر من ٥٣ مخطط في ١٧ ولاية بـ٨ محافظات في السلطنة سوف تخدم أكثر من ١٠،٧٩٧ الف عقار ومنشأة جديدة بمختلف الاستخدامات السكني والتجاري والصناعي والحكومي، حيث قالت ديم: إن عدداً من المواطنين من مختلف محافظات السلطنة يتقدمون بطلبات للمساهمة في إنشاء شبكات المياه نظراً لعدم وصول المياه عبر الشبكات إلى مناطق سكانهم واعتمادهم على الصهاريج وذلك نظراً لاعتماد تنفيذ شبكات المياه على توفر المخصصات المالية لها ، وكانت الهيئة تنظر في الطلبات المقدمة من قبل المواطنين و متابعات أعضاء مجلسي الشورى والبلدي و تم تلبية عدد من هذه الطلبات في السابق من خلال اتاحة خيار مساهمة اصحاب هذه الطلبات في كلفة تمديد الشبكات، إلا أنها كانت في احيان كثيرة تفتقر إلى العدالة بحيث كان بعض المواطنين الذين يتقدمون بهذه الطلبات

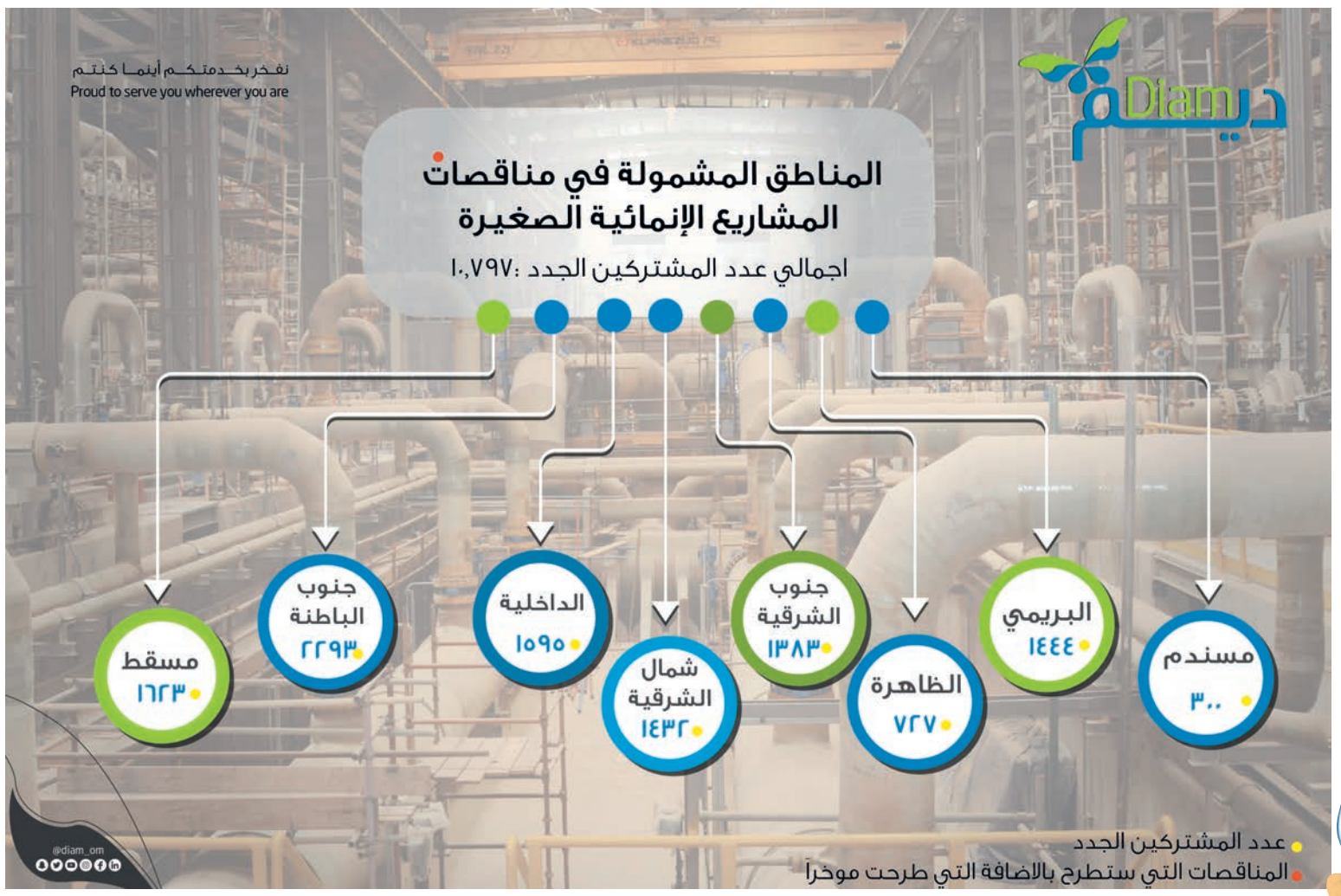

■ المرحلة الأولى تشمل ٢٣ مشروع لانشاء شبكات المياه

■ ١٠,٧٩٧ عقار ومنشأة في ١٧ ولاية تستفيد من المشاريع الجديدة

يتكبدون مبالغ طائلة تصل بـ ألاف الريالات و كثير ما يحدث أن ينسحب بعض المواطنين الذين تقدموا بطلبات بعد أن تمت الموافقة عليها مما يسبب أعباء إضافية على باقي المتقدمين و يتحملون تلك التكاليف المالية نيابة عنهم ، وبعد الانتهاء من تنفيذ الشبكات يعود ويتقدم بعضهم بطلبات توصيل خدمة المياه من تلك الشبكات التي تم تنفيذها بمساهمة المواطنين سابقاً ؛ حيث لا يوجد نظام لدى الهيئة للتعامل مع الذين امتنعوا عن المساهمة مما سبب العديد من الإشكاليات و الإحساس بعدم العدالة لدى المواطنين الذين تحملوا التكاليف المالية.

وأكدت ديم أن عدداً من أصحاب السعادة الولاة وأعضاء مجلس الشورى وأيضا أعضاء المجلس البلدي والمواطنين أكدوا على أهمية العمل بمبدأ المساهمة في تنفيذ المشاريع خلال اللقاءات معهم وبالمخاطبات الرسمية التي تتلقاها ديم باستمرار وطالبوا بضرورة العمل على تنظيم هذا المبدأ لتحقيق العدالة للمساهمين وتمكين الهيئة من عدم توصيل المياه من الشبكات إلا بعد الإقرار بدفع الرسوم المقررة حتى لتلك الأراضي الفضاء أثناء تنفيذ المشروع بحيث يتم دفع المبلغ المستحق عليها عند تقديم طلبات توصيل الخدمات وبهذا يضمن تحقيق العدالة والمساواة بين الجميع.

هذا و قد عقدت ديم عدة لقاءات وقدمت عدداً من العروض حول مسألة التنظيم لهذا المبدأ منذ عام ٢٠١٧م وقد حصل على توافق كبير في هذا الجانب وترحيب به وسوف تعمل الهيئة على الحصول على تمويل تنفيذ هذه المشاريع عن طريق القروض البنكية بالإضافة إلى استمرار الحكومة في رصد الاعتمادات و المخصصات المالية لتنفيذ المشروعات من قبلها وفق المتاح كما سيتم الاستفادة من المبالغ المتحصلة من رسوم المساهمة في تمويل المشروعات الجديدة التي لا توجد اعتمادات مالية لها على أن يتم الإعلان عنها ضمن المرحلة الثانية ومن المتوقع تسريع وتيرة تنفيذ هذه المشروعات و وصول المياه عبر الشبكات لكافة مناطق السلطنة.

وقد أوضحت ديم أنه يقدر عدد المستفيدين من مشاريع المرحلة الأولى ما يزيد عن ٥٣,٩٨٥ ألف مستفيداً ويتوقع الإعلان عن المرحلة الثانية التي سوف تتضمن عدداً من مشاريع إنشاء شبكات المياه الجديدة لتشمل مناطق أخرى بولايات السلطنة قريباً.

كما أشارت ديم أنه من منطلق تخفيف الأعباء المالية على المواطنين المترتبة وضعت نظاماً لتقسيط الرسوم المقررة للمساهمة للقطاع السكني فقط والتي تتمثل في دفع المشترك مبلغ مضاف على فاتورة استهلاكه الشهري على مدى (٧٠) شهراً وسيتم من خلاله سداد قيمة المساهمة بينما سوف يتوجب على طالبي الخدمة للاستخدامات الأخرى التجاري والصناعي والحكومي بدفع كامل مبلغ المساهمة عند التوصيل لاستكمال إنشاء وتنفيذ مشاريع شبكات توزيع المياه.

مؤكدة في الوقت ذاته إن هناك عدداً من المشروعات المائية يتم تنفيذها وتمويلها حالياً بالكامل من قبل القطاع الخاص وهذا من مبدأ مشاركة القطاع الخاص مع القطاع العام في تنفيذ المشروعات وسوف ينطبق عليها مبدأ المساهمة هذا، وتعول ديم على هذه المشروعات في تلبية الطلب على المياه عبر الشبكات في كافة محافظات السلطنة خدمة للسلطنة والقاطنين فيها. الجدير بالذكر ان ديم نفذت مبدأ المساهمة في عدد من محافظات السلطنة منذ نشأتها وفي وقت سابق عملت به في ولاية السيب في مشروع المعبيلة الخامسة و يتم تنفيذ عدد من المشاريع حالياً في المعبيلة الرابعة والسادسة والثامنة وحلبان والخوض ٧ والموالح ١١ بقيمة بلغت ١٦ مليون ريال عماني الأمر الذي نتج عنه ردود فعل إيجابية من المستفيدين بالولاية نتيجة لإستفادة أعداد كبيرة من خدمة إمداد المياه بمخططات جديدة لم تكن مدرجة ضمن الخطط الخمسية على المدى القريب كما طالب المستفيدون الهيئة بأهمية تطبيق الآلية فعلياً لما سوف تحققه من تغطية لشبكات المياه وعدالة على نطاق أكبر يتيح للعديد من المواطنين الاستفادة منها.